المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد

تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر
مجلة علمية سنوية محكمة

العدد العاشر ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

رئيس التحرير
أ. د. يوسف محمد عبيدان

أعضاء

أ. د. ميرغني عبد العال حمور
أ. د. سمير أحمد أبو غابة
أ. د. حسين علي الطلافحة
د. خالد إبراهيم السليطي

سكرتير التحرير
أ. د. علاء الدين حسن عواد

العنوان : جامعة قطر - كلية الإدارة والاقتصاد - الدوحة
جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير - ص.ب : ٢٧١٣ الدوحة - قطر
هاتف : ٨٩٢٨٢٣ (٩٧٤)
فاكس : ٨٣٢٩٢٣ (٩٧٤)

تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة *

دكتور / قاسم الحموري
أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد
جامعة اليرموك - إربد

السيد / أسامة القلعاوي
ماجستير اقتصاد
جامعة اليرموك - إربد

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الصدمات التجارية ، والتي تعتبر من الآثار المتوقعة الرئيسة لظاهرة العولمة التي أصبحت بدورها من أهم سمات هذا العقد ، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم نموذج قياسي يربط الاقتصاد الأردني مع اقتصادات السعودية والعراق والهند كل على حده، بصفتهم الدول ذات العلاقات التجارية المميزة مع الأردن ، وذلك لقياس الآثار الناتجة عن انتقال الصدمة من تلك الدول إلى الاقتصاد الأردني ، وتغطي هذه النماذج الفترة الواقعة بين (١٩٦٩ - ١٩٩٦) ، وقد تم تقدير هذه النماذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل (3SLS) ، ومن ثمّ تم عمل محاكاة لأثر صدمة تنتقل عن طريق متغير التجارة المحلية إلى المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد الأردني ، وخلصت الدراسة إلى أن للصدمات التي تنتقل عبر متغير التجارة الخارجية أثراً واضحاً على الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته الرئيسية ، بالإضافة إلى أثره الواضح على مستويات الطلب على النقود ومستويات الأسعار ، ووجدت الدراسة أيضاً أن أثر الصدمة يزداد بزيادة الارتباط مع الدول ذات العلاقات التجارية .

* تاريخ قبول البحث للنشر ١٩٩٩/١٢/٢٥م

(١-١) المقدمة :

يعتبر الاقتصاد الأردني اقتصاداً صغيراً ومفتوحاً على الاقتصاد العالمي ومرتبطاً به على المستويين الإقليمي والدولي من خلال المتغيرات الاقتصادية الكلية الخارجية المتمثلة بالتجارة الخارجية والحوالات والمساعدات والعمالة والاستثمارات الخارجية المباشرة والسياحة، وتؤثر هذه المتغيرات بشكل واضح على الاقتصاد الأردني من خلال تأثيرها على الناتج القومي الإجمالي ومن ثم الدخل الفردي . ويزداد تأثير هذه المتغيرات بتنامي ظاهرة العولمة التي تعرف على أنها : تحرير للمبادلات التجارية وحرية انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول بحيث تصبح هناك سوق عالمية واحدة تندمج فيها الأسواق الدولية وتتبادل من خلالها السلع والخدمات وذلك من خلال أساليب متطورة من الاتصالات وتبادل البيانات .

ونتيجة لهذا الواقع الاقتصادي ، أصبح الاقتصاد الأردني مرآة واضحة تعكس التقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية بشكل عام ، والأسواق الإقليمية بشكل خاص ، ويظهر بشكل واضح دور الصادرات الأردنية في هذا السياق ، حيث تشكل الصادرات الأردنية (٣ر٤١٪) من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) ثم انخفضت بشكل ملموس خلال حرب الخليج الثانية ، لتشكل (٧ر٢٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) بالإضافة إلى كون (٧ر٤١) من مجمل الصادرات الأردنية عام (١٩٩٥) تتجه نحو أسواق أربع دول ثلاثة منها عربية هي على الترتيب حسب حجم الصادرات الأردنية المتوجهة إليها في تلك السنة : العراق والسعودية والإمارات وواحدة غير عربية هي الهند [١] .

وعلى هذا الأساس تحاول هذه الدراسة إكتشاف حساسية الاقتصاد الأردني ومدى تأثره المباشر وغير المباشر بالصدمات الإيجابية والسلبية التي تحدث في الاقتصادات ذات العلاقات التجارية المتميزة مع الأردن ، وذلك عن طريق اختبار رد فعل المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الأردني لصدمة افتراضية تحدث لمتغير التجارة الخارجية والذي تمثله الصادرات الأردنية .

(١-٢) الدراسات السابقة :

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع التجارة الخارجية ، لما لهذا القطاع من دور واضح في الاقتصاد الأردني ، فهو مصدر أساسي للنقد الأجنبي اللازم لتمويل المستوردات ولتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية .

وعلى الرغم من تنوع هذه الدراسات وتطرقها إلى مواضيع رئيسية ذات أهمية كبيرة إلا أن هذه الدراسات في مجملها لم تتطرق إلى موضوع هذه الدراسة ، والتي تظهر دور الصدمات التجارية على الاقتصاد الوطني ، ونستعرض فيما يلي دراستان إحداهما عربية والأخرى أجنبية تطرقت إلى هذا الموضوع :

الدراسة الأولى بعنوان "نموذج للربط التجاري بين السودان والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٦٣-١٩٨٢)" وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد درجة الاعتماد بين اقتصادي الدولتين عن طريق بناء نموذجين قياسيين واحد لكل دولة ، يتكون كل نموذج من ثمان معادلات وظيفية ، وثلاث معادلات تعريفية ، وتفسر المعادلات الوظيفية سلوك الإنفاق الخاص والإنفاق الحكومي وسلوك دالة الاستثمار والطلب على النقود والتضخم والصادرات والمستوردات .

ويتم الربط بين هذين النموذجين بواسطة متغيرات التجارة الخارجية ، ومن ثم يتم تعريض أحد النموذجين إلى صدمة افتراضية ويتم تتبع الآثار الناجمة عن هذه الصدمة باستخدام أسلوب المحاكاة (Simulation) وذلك لتبيان أثر هذه الصدمات على اقتصاد الدولة الأخرى ، واستخدمت الدراسة الصدمة التي تقع على متغير التجارة الخارجية وبالذات على متغير يمثل قيمة الصادرات المتبادلة ، بحيث تكون هذه الصدمة على شكلين ، الشكل الأول صدمة مقدارها (١٠٪) زيادة في قيمة الصادرات في فترة زمنية محددة ، والشكل الثاني صدمة مستمرة بمقدار (١٠٪) زيادة خلال فترة (١٩٧٥-١٩٨٢) . [٢]

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني قد تأثرت بشكل معنوي صحيح من حيث الاتجاه والقيمة لصدمة تحدث في الاقتصاد السعودي ، أما بالنسبة للاقتصاد السعودي فلم يكن له رد فعل قوي أو ملموس تجاه الصدمة في الاقتصاد السوداني .

الدراسة الثانية بعنوان "التحرير التجاري والمالي بوجود الصدمات الخارجية والسياسات الداخلية غير الثابتة" حيث تحاول الدراسة إثبات أن الصدمات الخارجية تلعب دوراً رئيسياً في التحكم بالأداء الاقتصادي للدول النامية الساعية نحو الانفتاح الاقتصادي، وتستخدم الدراسة نموذج توازن عام ديناميكي وذلك لاختبار أثر الانفتاح التجاري على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، بالإضافة إلى صدمة على شكل زيادة مؤقتة في سعر الفائدة الأجنبية ، يصاحبه انخفاض في شروط التبادل التجاري الذي تم تمثيله على شكل انخفاض في أسعار الصادرات بالنسبة لأسعار المستوردات ولمعرفة أثر الصدمة الخارجية تم استخدام المحاكاة ، وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن الانفتاح التجاري قد يؤدي إلى زيادة في الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية والاستغلال الأمثل للموارد ، ولكنه يجعل الاقتصاد معرضاً للصدمات الخارجية ، وإضافة إلى ذلك فإنه في بعض الحالات قد يؤدي إلى عدم القدرة على التحكم بالإنفاق المحلي الخاص أو العام ، ولذلك فقد أوصت هذه الدراسة بأن تدعم عملية الانفتاح التجاري بإدارة نشيطة للمتغيرات الاقتصادية الكلية. [٣]

(١-٣) مفهوم العولمة :

لقد تعددت المفاهيم التي تصف ظاهرة العولمة ، تبعاً لتعدد وتنوع المجالات التي تتأثر بهذه الظاهرة ، فالبعض أعطاها مفهوماً عاماً وآخرون أعطوها مفهوماً خاصاً حسب مجال الاختصاص ، فهي للبعض امتداد للسياسة الغربية ، بينما للبعض الآخر تغطية للسيطرة الرأسمالية ، ويعرفها رجال الأعمال على أنها استراتيجية لزيادة الأرباح والقوة الاقتصادية للمؤسسات والشركات ، بينما يرى رجال المؤسسات الاجتماعية أنها ظاهرة اجتماعية إيجابية كالاهتمام بالبيئة ، والديمقراطية وحقوق الإنسان ، وعلى هذا الأساس فإن كلمة (العولمة) بحد ذاتها مصطلح واسع لمختلف المعاني والتصاريف ، فبالإمكان وصفها إيجابياً أو سلبياً ، لتوضيح عمليات غاية في التعقيد ومتعددة الأبعاد في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية أو حتى في مجال النشاطات اليومية . [٤]

ويمكن تعريف العولمة على أنها : ظاهرة طبيعية ذات تأثيرات متداخلة ومتغيرة ، جاءت نتيجة للنمو المطرد للعلاقات الدولية في جميع مجالات الحياة اليومية ، ويكون تأثيرها في المجال الاقتصادي أكثر وضوحاً نتيجة زيادة العلاقات الاقتصادية الدولية ،

والتطور الكبير في مجال الاتصالات والمواصلات والمعلوماتية ، وظهور القوانين المشجعة للتجارة وانتقال رأس المال ، والذي يؤدى بدوره إلى سهولة وحرية انتقال الموارد الإنتاجية والسلع عبر الحدود وبين الشركات .

ظهر مفهوم العولمة أول ما ظهر في مجال الاقتصاد للتعبير عن ظاهرة تفشت في العقود الأخيرة من هذا القرن ، وينظر بعض الباحثين إلى هذه الظاهرة على أنها امتداد طبيعي للحركة الاقتصادية العالمية ، وأن هذا التوجه العالمي كان سائداً منذ العصور القديمة والوسطى ، فما سيطرة الحضارة الفرعونية أو اليونانية أو الرومانية القديمة على بعض أجزاء العالم إلا تجسيداً لظاهرة العولمة ، كذلك فإن سيادة الحضارة البيزنطية والإسلامية على أجزاء من العالم المعروف في العصور الوسطى ، أدى إلى سيادة مفاهيم وقيم واحدة مثلت العولمة في ذلك الوقت .

على أن ظاهرة العولمة اتسع مداها وتعمقت مدلولاتها مع بدء العصر النهضة الأوروبية الحديثة ، وخصوصاً عند ظهور الاكتشافات الجغرافية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، وتأكدت وترسخت هذه الظاهرة مع تقدم العلم وانتشار الاستعمار الأوروبي في القرنين التاسع عشر والعشرين ، إلا أن الجديد في ظاهرة العولمة هو المعاني السابق ذكرها التي أنتجتها عوامل اقتصادية وسياسية وتكنولوجية وانفجار المعرفة وتقدم وسائل المواصلات والاتصالات وانتشار التجارة العالمية . [٥]

ويعتقد باحثون آخرون أن العولمة كظاهرة ولدت في هذا القرن وبالأخص في أواسط عقد الأربعينات من هذا القرن ، حين أنشئت المؤسسات والبرامج الدولية من أجل إعادة إعمار أوروبا وتمويل مشروعات البنية الأساسية ، وإعادة تنظيم العلاقات النقدية وأسعار الصرف ووسائل الدفع الدولية ، ولقد كان الهدف من قيام هذه المؤسسات إقامة روابط صناعية وتجارية ونقدية بين أوروبا من جهة ، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى ، إلا أن العولمة تلك - ورغم ما أفرزته من ازدهار اقتصادي منقطع النظير ومن تسهيلات في ميدان المدفوعات - لم تصمد طويلاً في وجه الحاجة الأوروبية إلى إنشاء نظام اقتصادي تجاري وإقليمي مميز ، وذلك عن طريق إنشاء سوق مشتركة ضمن معاهدة روما ، ثم سوق أوروبية موحدة فاتحاد اقتصادي ونقدي ضمن معاهدة "مستريخت : Mastrechte" والتي تضم خمسة عشر بلداً صناعياً .

ونتيجة لنجاح هذه التجربة الأوروبية انتشرت وتعددت التنظيمات الإقليمية تحت عناوين متنوعة مثل "مناطق تبادل حر" و "اتحادات جمركية" ..... الخ ، تستهدف كلها تحرير التجارة البينية واعتماد نظام اقتصاد السوق . [٦]

هذا بينما يرى آخرون أن هذه الظاهرة انبثقت نتيجة لتداعيات المرحلة الراهنة من تطور النظام الرأسمالي ، حيث هيمنت الدول الرأسمالية المتقدمة على النظام الاقتصادي العالمي بعد أن توالى سقوط الأنظمة الاشتراكية وبالتالي انتشرت أفكار السوق الحرة بمختلف معاييرها ، وبزوغ ما يسمى بنظام العولمة ، [٧]

وأما فيما يخص الأفكار والمفكرون الاقتصاديون فنجد أنه في عام (١٧٧٦) قدم "آدم سميث" في كتابه "The Wealth of Nation" نظرة أولية ورؤية مستقبلية لظاهرة العولمة وبالذات التجارية منها حيث شجع عملية التبادل التجاري الحر للسلع والخدمات بين دول العالم ، مخالفاً لأفكار المدرسة الاقتصادية التجارية التي سبقته والتي كانت تنادي بوجوب وضع العوائق في وجه المستوردات وضرورة الحفاظ على كميات وافرة من الذهب والفضة داخل البلد ، حيث اعتقدوا أن ربح دولة في عملية التجارة الدولية هو خسارة لدولة أخرى .

ويرى "آدم سميث" أن التجارة بين الدول تحقق في الأغلب المصلحة والفائدة لهذه الدول ، ذلك أن التجارة تخلق نوعاً من التخصص في الإنتاج والذي يزيد بدوره من الإنتاجية والكفاءة وبالتالي تحسين مستويات الربح والمنفعة للشركات وللأفراد وللمجتمع .

وفي عام (١٨١٧)وصل "ديفيد ريكاردو" إلى نفس النتيجة التي وصل إليها "آدم سميت" ولكن من زاوية الميزة النسبية أي أنه ليس من الضروري للدولة أن تكون الأفضل بين دول العالم في إنتاج سلعة معينة للتخصص في إنتاجها ، ولكن يمكنها أن تتاجر بالسلعة إذا كانت بسعر أقل نسبياً . [٨]

(١-٤) آليات العولمة :

تعتبر ظاهرة العولمة في أيامنا هذه من أهم الميزات التي تسيطر على الاقتصاد العالمي الجديد فهذه الظاهرة تعزز النمو المتسارع للتجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتكتلات الاقتصادية والإقليمية ، ومن الجدير ذكره هنا أن اتخاذ قرار التجارة بين

الدول أصبح يعتمد بشكل كبير على استراتيجيات الشركات والمؤسسات ذات الطبيعة الدولية ، بحيث أصبحت المنافسة بين الدول والشركات تحدث بصورة أكبر وأوسع وتعتمد بشكل كبير على مبدأ اقتصادات الحجم الأمثل "Economies of scale" في الإنتاج والتسويق والذي أدى إلى انخفاض تكاليف النقل والمواصلات وتعميم تكلفة البحث والتطوير ، وتشجيع تدفق السلع والخدمات والاستثمارات على المستوى العالمي ، وفيما يلي تحليل دور أهم آليات العولمة .

(١-٤-١) التجارة الدولية :

استمرت تجارة السلع والخدمات بالنمو بشكل أكبر من نمو الدخل القومي بعد الحرب العالمية الثانية ، ومنذ سنة (١٩٤٥) ازدادت حصة التجارة الدولية كنسبة من الدخل العالمي من (٧٪) إلى (٢١٪) ، وأصبحت الدول النامية تشارك بحوالي (٢٥٪) من التجارة العالمية في عقد التسعينات بعد أن كانت تشارك فقط ب (٢٠٪) في عقد الثمانينات ، وصاحب هذا النمو المتسارع ظهور نزعة تحررية على المستوى الدولي حيث عقد خلال تلك الفترة ثمان جولات من المحادثات بهدف وضع اتفاقية عامة للتجارة والتعرفة الجمركية (General Agreement of Trade and Tariff) أو ما صار يصطلح على تسميتها باسم ألـ(GATT) والتي تحولت إلى ما يسمى الآن منظمة التجارة العالمية (WTO:World Trade Organization) والتي نتج عنها زيادة الحرية التجارية بين الأسواق العالمية ، وزيادة تدفق السلع والخدمات إلى حيث يكون العائد أكبر ، بالإضافة إلى انخفاض في التعرفة الجمركية ، وحتى يومنا هذا انضمت (١٣٠) دولة إلى عضوية (WTO) ، وهناك حوالي (٢٨) دولة أخرى تتفاوض للدخول فيها .[٩]

(١-٤-٢) الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

ظهرت في أوائل التسعينات من هذا القرن ، توجهات لمعظم دول العالم لوضع سياسات تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى دولهم وذلك ضمن استراتيجيات لجذب الاستثمار ، على الرغم من أن هذا النوع من الاستثمارات قد ظهر في عقد الثمانينات .

فبينما كانت هذه الاستثمارات تقدر بحوالي (٦٧) مليار دولار في الفترة (١٩٨٢-١٩٨٧) أصبحت عام (١٩٩٢) تقدر بحوالي (١٥٨) مليار دولار ، وعلى الرغم من هذه

الزيادة إلا أن هذه الاستثمارات تتركز بين (١٠) إلى (١٥) دولة معظمها من الدول المتقدمة .

والذي ساعد على قيام مثل هذه الاستثمارات هو نمو الرغبة في زيادة الكفاءة الاقتصادية والتخلص من العوائق الجمركية الحمائية والمحافظة على الأسواق القديمة ، والحصول على أسواق جديدة ، ولتحقيق هذه الأهداف أصبح من الضروري الاعتماد على مبدأ كفاءة الإنتاج والذي يتطلب بدوره الاستثمار في مصانع جديدة تعمل بها طواقم إدارية وفنية وعمالة ذات مهارات مميزة ، وباستخدام تكنولوجيا متقدمة وبخاصة في مجال الاتصالات والمواصلات ، وبذلك أصبحت العلاقة بين الاستثمار والتجارة علاقة ترابط وتكامل ، بعد أن كان ينظر إليها قديماً على أنها علاقة بدائل .

ولعل من أهم الأمور التي شجعت الدول النامية على استقبال وتشجيع مثل هذه الاستثمارات ، رغبتها في الحصول على موارد مالية ، وخبرات إدارية وتسويقية وتكنولوجية ، بالإضافة إلى رغبتها بالدخول في أسواق عالمية جديدة ، وتوفير فرص عمل إضافية ، والذي يمكن تلك الدول بالنتيجة من تحقيق الأهداف التنموية طويلة الأمد .

(١-٤-٣) التجمعات الإقليمية :

تم خلال الفترة من (١٩٤٨) إلى (١٩٩٤) إحصاء ما لا يقل عن (١٠٠) تنظيم تجاري ، وفي أيامنا هذه أضحى التوجه نحو التنظيمات الإقليمية أكثر وضوحاً ففي الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) تم إحصاء حوالي (٣٤) تنظيم تجاري مختلف . [١٠]

وأدى نشوء هذه التجمعات الإقليمية الاقتصادية إلى حدوث تغيير في التفضيلات التجارية ، والتعرفة الجمركية بين الدول المنضمة لهذه التجمعات ، وبالتالي حدوث اختلافات في الأسعار النسبية وأساليب الإنتاج والاستهلاك ، إضافة إلى ذلك فقد أدت هذه التجمعات إلى الانتقال من التصنيع المحلي المكلف ، إلى التصنيع الإقليمي الأقل كلفة ، والمعتمد بشكل كبير على اقتصادات الحجم الأمثل ، والذي مكن تلك الدول من زيادة دخولها .

ومن الأمور التي شجعت قيام هذه التحالفات الاقتصادية ، هو ظهور خليط من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية ، وتضم العوامل الاقتصادية توقع الازدهار

الاقتصادي نتيجة النمو الاقتصادي الناتج من زيادة حجم الاقتصاد ، والتخصص الإقليمي في الإنتاج وتبادل المعلومات والتكنولوجيا ، وجذب الاستثمارات الخارجية التي تبحث عن الأسواق الكبيرة ، بالإضاة إلى الخوف من الآثار السلبية الناتجة عن عدم الدخول في مثل هذه التجمعات ، مثل فقدان الأسواق القديمة ، وفرض الحواجز والعوائق الجمركية ، والتعرض لسياسات الإغراق ، أما بالنسبة للعوامل غير الاقتصادية فتتمثل بالأبعاد السياسية والعسكرية والأمنية والتي تتعزز بوجود التجمعات الإقليمية . [١١]

(١-٥) الآثار المتوقعة لظاهرة العولمة :

تشغل ظاهرة العولمة عقول صانعي القرار في شتى أنحاء العالم وذلك لدخول بدايات القرن الحادي والعشرين باقتصاد عالمي يواجه تغييرات جذرية ، فرأس المال استطاع أن يحقق درجة عالية من حرية الانتقال ، والأسواق المالية العالمية تنمو بشكل منقطع النظير ، ويستمر توسع التجارة العالمية بشكل ملحوظ ، وأصبحت قرارات الاستثمار والإنتاج تتخذ من قبل الشركات وعلى أساس عالمي ، إضافة إلى ذلك فقد ظهرت قوى اقتصادية جديدة ، واضمحلت قوى أخرى كان لها صولاتها وجولاتها في القرن الماضي ، إن هذا الواقع الاقتصادي الجديد يفرض علينا النظر بعمق في الآثار والنتائج المتوقعة السلبية منها والإيجابية سواء كانت قصيرة أو طويلة الأمد ، وعلى جميع المستويات ، بحيث لا يتم إغفال آثارها على مستوى الفرد أو على مستوى الاقتصاد المحلي أو حتى على مستوى الاقتصاد الدولي ، وفعلياً تحاول كل دولة في هذا العالم أن تتوصل إلى كيفية ومدى تأثير هذه المتغيرات على اقتصادها وعلى مواطنيها ، وعلى ثقافتها وطرق معيشتها ، وكون أن هذه الظاهرة تحمل في طياتها آثاراً متنوعة إيجابية وسلبية ، فهي تفرض علينا التنبه لها ، والتعرف عليها قبل حدوثها ، وذلك لتعظيم مقدار الاستفادة منها إن كانت إيجابية ، وتهميش الضرر الناتج عنها إن كانت سلبية ، وعلى هذا الأساس يتقصى هذا المبحث هذه الظاهرة ويحلل آثارها الإيجابية والسلبية .

(١-٥-١) الآثار الإيجابية للعولمة :

إن للعولمة آثاراً إيجابية ، وفرص جيدة ، إن أحسن استغلالها لصالحنا فسوف ننطلق بكل ثقة لإتمام عملية البناء ، وتحقيق حلم التنمية المستمرة الذي ننشد ، ويسلط هذا المبحث الضوء على إيجابيات هذه الظاهرة .

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وكما ذكرنا سابقاً هي إحدى آليات العولمة ، وتعمل هذه الآلية على إدخال تدفقات نقدية توجه نحو الاستثمار في قطاعات إنتاجية ، وبالتالي توفير فرص عمل جديدة تسهم في حل مشكلة البطالة ، كما وأنها تسهم في إعداد وتدريب وتوفير خبرات فنية ماهرة في المجالات التكنولوجية والإدارية والتسويقية .

كما وأن ازدياد النشاط التجاري الدولي ، وعقد الاتفاقيات التجارية الدولية ، والانضمام إلى المنظمات الاقتصادية الإقليمية ، وظهور السياسات التجارية والاستثمارية التحررية ، ساعد في زيادة حجم القطاع الاقتصادي التجاري ، والذي أدى بدوره إلى إيجاد فرص عمل جديدة في هذا القطاع ، وتتوقع مفوضية الأمم المتحدة للتجارة (United Nation Committee for Trade: UNCTAD) أن زيادة النشاط التجاري بين الدول النامية سوف يعمل على توفير حوالي (٢٠) مليون فرصة عمل في الدول النامية وحدها . [١٢]

تعمل ظاهرة العولمة على زيادة التنافس بين الشركات ، وخاصة في مجال الأسعار ، وبما أن أجور العمال تشكل القدر الأكبر من التكاليف ، تحاول هذه الشركات الاستثمار في الدول التي تتميز بأجور عمالة منخفضة ، ونتيجة لذلك تزداد فرص التوظيف والطلب على العمالة في تلك الدول ، وقد تؤدي في بعض الحالات إلى رفع مستويات الأجور ، وخير مثال على ذلك هو ارتفاع مستويات الأجور في كورية الجنوبية حيث أصبحت مستويات الأجور فيها تفوق مستويات الأجور في مقاطعة ويلز البريطانية . [١٣]

وقد تتيح آليات العولمة للعنصر البشري الانتقال من مكان إلى آخر عن طريق الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل على توظيف الكفاءات البشرية ، بهدف زيادة الإنتاجية ، وبغض النظر عن أصولهم وجنسياتهم ، والذي يؤدي بدوره إلى تطوير فعالية المصادر البشرية وإعادة توزيعها . [١٤]

وفي جانب الأسعار النسبية ، فإن تخفيض الحواجز والتعرفة الجمركية والتخصص في الإنتاج يؤدي إلى تقليل الأسعار للسلع والخدمات المستوردة ، والذي يقلل من العبء على المستهلك ، بالإضافة إلى أن المستهلك سوف يستفيد من تنوع الخيارات المطروحة من السلع والخدمات ذات الأسعار المنخفضة نسبياً . [١٥]

ويتيح مناخ العولمة للشركات والمؤسسات والبنوك حرية الانتقال والتوسع في جميع

أنحاء العالم ، ويسهل الحصول على التكنولوجيا اللازمة للاتصال ولتبادل المعلومات بين فروعها ، وهذه الميزات تتيح للشركات استغلال حصص سوقية أوسع ، والاستفادة من اقتصادات الحجم الأمثل ، وتمكنها من الحصول على العمالة الرخيصة عن طريق الاستثمار في دول تمتلك ميزة انخفاض أجور العمالة ، الذي يحقق لهذه الشركات قدرة على تخفيض نفقاتها ، والاستفادة من المنافسة السعرية . [١٦]

وبالنسبة للمستثمر فإن العولمة تمكنه من استغلال مجال استثماري أوسع ، وتتيح له فرص الاستثمار في أسواق رأس المال العالمية والحصول على عائد أكبر للادخار ، وتنويع أفضل للمحفظة الاستثمارية . [١٧]

وعلى مستوى الاقتصاد المحلي ، فإن اتباع السياسات التحررية تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال تسهيل قيام صناعات تنافسية تستطيع الدخول إلى الأسواق العالمية ، والذي يتيح للقطاع الخاص القيام بدور أساسي في النشاط الاقتصادي ، بالإضافة إلى أن هذه السياسات تخلق مناخاً استثمارياً ، يحفز الاستثمار المحلي ويجذب الاستثمارات الأجنبية ، ويمكن من الاستفادة من اقتصادات الحجم الأمثل . [١٨]

ويستفيد الاقتصاد المحلي في ظل العولمة من الانضمام إلى التجمعات الاقتصادية الإقليمية ، التي تؤهل أعضاءها للاستفادة من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي يجذبها كبر حجم السوق و التقسيم والتوزيع الإقليمي للعمالة ، وتحسن كفاءة الإنتاج ، والناتج عن التحسن الإداري والانتقال الحر للتكنولوجيا وإمكانية الاستفادة من اقتصادات الحجم الأمثل من خلال توسع السوق وحصول تحسن في التسهيلات الاستثمارية بين الأعضاء . [١٩]

أما على المستوى العالمي ، فالعولمة تتيح استغلال وتوزيع الموارد الإنتاجية على المستوى العالمي ، وبالتالي تحفز الاقتصاد العالمي على النمو ، بالإضافة إلى أن تدفق رأس المال إلى أسواق الدول النامية يسهم في تمويل زيادة الإنتاج بالنسبة لهذه الدول ، ويساعد على إدامة الطلب على صادرات الدول الصناعية ، وكمثال على ذلك ازدادت صادرات ألمانيا إلى الدول النامية بنسبة (١٥٪) سنوياً خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) ، بينما زادت خلال نفس الفترة إلى الدول الصناعية بنسبة (٣٠٪) سنوياً ، وكنتيجة أصبحت الصادرات إلى الدول النامية تمثل حوالي (٢٥٪) من مجمل الصادرات التي تصدرها ألمانيا سنة

(١٩٩٥) ، مقابل (١٩٪) سنة (١٩٩٠) ، وأدى انتقال الاستثمارات إلى دول دول غرب آسيا في الفترة (١٩٩٠-١٩٩٣) إلى حدوث انتعاش في تلك الدول ، أدى إلى حماية الاقتصاد العالمي من حدوث كساد كبير في تلك الفترة . [٢٠]

وتبرز أهمية العولمة عند النظر في مساهمتها في التخفيف من حدة ظاهرة الفقر ، ويختلف تأثير العولمة على الفقر باختلاف الدول النامية ، فبينما يتوقع أن تتأثر أغلبية الدول النامية إيجاباً بهذه الظاهرة ، إلا أن بعض هذه الدول سيستفيد إيجاباً بشكل أكبر مثل أندونيسيا والصين ، وأيضاً فإن بعض الدول النامية ذات الخصائص غير المناسبة للعولمة سوف تتأثر سلباً ، وسيهمش دورها على المستوى العالمي ، ولكن بشكل عام ، فإن الفقر المطلق سوف ينخفض على المستوى العالمي .

وتسهم ظاهرة العولمة في زيادة النمو الاقتصادي على المستوى العالمي ، وبالتالي تمكن من زيادة الإنتاج والاستهلاك لمعظم دول العالم بما فيها الدول النامية الفقيرة ، فهي تتيح الفرصة على المدى البعيد للتخفيف من وطأة الفقر ، ومن جهة أخرى فإن السياسات التحررية سوف تجعل من الممكن الحصول على السلع بالأسعار العالمية والتي هي فعلياً أرخص من الأسعار المحلية المفروضة تبعاً لبعض السياسات التي تفصل الإنتاج المحلي عن المنافسة العالمية ولهذا فإن توسع التجارة العالمية ضروري للتخفيف من وطأة هذه الظاهرة ، إضافة إلى ذلك فإن زيادة المنافسة السعرية في أسواق السلع العالمية ودخول عدد كبير من الدول النامية إلى الأسواق التصديرية ، سيؤدي إلى حدوث منافسة على الحصص السوقية ، وبما أن العمالة تشكل القسط الأكبر من التكلفة فستؤدي هذه المنافسة إلى التحول نحو دول نسبة الفقر فيها أعلى ، وذلك لتشغيل عمالة أرخص تمكن من الاستفادة من المنافسة السعرية وبالنتيجة يقلل ذلك من الفقر المطلق في الدول النامية .

وتسهم الاستثمارات الأجنبية المتجهة نحو الأسواق المالية في الدول النامية في التقليل من حدة القر أيضاً ، فهي لا توفر تدفقات نقدية بالعملة الصعبة تساعد في دعم أسعار صرف العملة فحسب بل تقوم بزيادة الإنتاجية والتنافسية الكلية للدول النامية وتمكنها من استغلال الحجم الأمثل من خلال نظام الإنتاج الدولي ، وتمكنها من الحصول على أسواق تصديرية جديدة ، فالإحصائيات تدل على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد نمت بالقيمة المطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في جميع الدول النامية عدا الشرق

الأوسط وأفريقيا . وتتمركز هذه الاستثمارات في عدد محدود من الدول ، مثل أندونيسيا والصين حيث ترتفع نسب الفقر . [٢١]

(١-٥-٢) الآثار السلبية للعولمة :

وعلى الرغم من المنافع المتعددة التي تصاحب ظاهرة العولمة والتي ذكر أهمها في المبحث السابق إلا أن لها آثاراً سلبية يجب التنبه لها والإعداد لمواجهتها ، وفيما يلي أهمها:

قد تؤدي العولمة إلى انخفاض الأجور وفقدان الوظائف ، وإضعاف سيطرة الدولة ، حيث يتوقع أن يكون هناك انخفاض عالمي في الأجور وذلك نتيجة حدوث تنافس كبير في الأسعار ، ولكون الربح هو الهدف الأساس للشركات ، فسوف تحاول هذه الشركات الاستثمار في الدول التي تتميز بأجور منخفضة ، ففي أندونيسيا تعمل بعض النساء في الشركات الأجنبية بأجر (٥٠) سنتاً للساعة مع أن الأجر الرسمي الأدنى هو (١٫٠٦) دولاراً، وفي الفلبين يوجد أطفال بأعمار أقل من (١٠) سنوات يعملون (٧٧) ساعة أسبوعياً وبأجور تقل بأكثر من عشر مرات عن الحد الأدنى للأجور . وهذه الأمثلة تشير إلى أن الشركات قد تقوم باستغلال العمالة في غياب القوانين المنظمة والرقابة .

كذلك يتوقع أن ينخفض التوظيف والوظائف للعمالة الماهرة بشكل خاص ، وذلك نتيجة لاستخدام تكنولوجيا متطورة تتميز باعتمادها الكثيف على رأس المال ، وزيادة القوة التفاوضية للشركات متعددة الجنسيات والتي تمكنها من التحكم بالأجور والتخلي عن العمالة وقت الكساد وتشغيلها وقت الرواج ودون أدنى مسئولية .

أما بالنسبة للتأثير السلبي للعولمة على سيطرة الدولة ، فينبع من النهج نحو تشجيع السياسات التحررية في مجال التجارة الخارجية وحرية انتقال رؤوس الأموال ، والعمل على تحفيز عمل الاستثمارات الأجنبية وتسهيل دخولها في الأسواق المالية ، وهذه العوامل أضعفت من سيطرة الدولة على أدواتها المالية والنقدية والتي أصبح يتحكم بها التذبذب في الأسواق العالمية والذي صار يميز الأسواق المالية العالمية في العقد الأخير من هذا القرن ، والذي شهد انخفاضاً في قيم الأصول المالية العالمية ، وتذبذباً في أسعار صرف كثير من العملات ، ولفترات طويلة ، وحدوث أزمات حادة في الأسواق المالية العالمية كالتي حدثت

في المكسيك ودول جنوب غرب آسيا ، بالإضافة إلى انهيار مؤسسات مالية ضخمة في الدول الصناعية والدول شبه الصناعية ، والذي خلق جواً من عدم الثقة والمخاطرة .

في ظل العولمة تنمو وتكبر الشركات متعددة الجنسيات ، نتيجة لتوسع أعمالها ، واستغلالها للميزات الدولية ، من التخصص في الإنتاج ، واقتصادات الحجم الأمثل ، ورخص العمالة ، وحرية الانتقال ، وهذه الميزات توفر للشركات متعددة الجنسيات قدرة كبيرة على السيطرة على اقتصادات الدول التي تعمل بها ، وخصوصاً الدول النامية ، والتي تعتمد اقتصاداتها على استثمارات هذه الشركات .

ومن سلبيات العولمة أنها تعمل على تعميق الهوة بين الدول الغنية المتقدمة التي تحظى بالثروات المالية والبشرية والتكنولوجية ، وبين الدول النامية ذات الاقتصادات الضعيفة والتي لا تملك أكثر من تصدير مواردها الخام الأولية والطاقة ، وهذا الوضع قد يؤدي في الأمد الطويل إلى استفحال التخلف وبطء النمو في الدول النامية ، والحكم المطلق عليها بأن تبقى أسواقاً استهلاكية لتصريف فائض منتجات الدول المتقدمة من دون قيود ولا حدود ، والنتيجة التي قد نستخلصها من هذه الفقرة أن العولمة قد تؤدي إلى زيادة الاعتماد على الاقتصاديات الخارجية والنشاطات العالمية ، بحيث لا تستطيع الدولة أداء مهامها بنفسها .

ومن أخطر نتائج العولمة أنها قد تقوم بتهميش بعض الدول ، فالدولة التي لا تستطيع المشاركة بالتوسع والتسارع في الاقتصاد العالمي ، ولا يمكنها تصحيح الاختلالات الهيكلية في اقتصادها ، من بطء نمو تجارتها الخارجية ، وضعف جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية ، وانخفاض مستويات الاستثمار المحلي ، قد تتعرض لمخاطر البقاء في الساحات الخلفية للاقتصاد العالمي ، بدون أي دور يذكر ، تعاني مزيداً من التخلف والفقر والبطالة والعزلة .

وتؤثر العولمة بشكل سلبي أيضاً على البيئة بطريقتين : ويمكن فهم الطريقة الأولى على أساس العلاقة المباشرة بين زيادة النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة الإنتاج من جهة والتجارة والعولمة من الجهة الأخرى ، فالاتجاه نحو زيادة الإنتاج لغايات التصدير ، يولد ضغطاً شديداً على الموارد الطبيعية ومنتجات الطاقة المختلفة ، ويعمل على تلويث البيئة من ماء وهواء وتربة ، بالإضافة إلى خلق كمية من الإنتاج الضائع نتيجة التوسع في

الإنتاج ، والطريقة الثانية هي أن العولمة سوف تقود إلى حدوث تغيير في أنماط الإنتاج ، بالإتجاه من إنتاج السلع اللازمة للاستهلاك المحلي إلى إنتاج السلعة التصديرية التي تجلب العملة الأجنبية ، وكمثال على ذلك توجه دول أمريكا الجنوبية من إنتاج المحاصيل التقليدية المتنوعة لغايات الاستهلاك المحلي ، إلى إنتاج البن والموز لغايات التصدير ، وهذا التحول سوف يقود إلى استنزاف وإتلاف الأراضي الزراعية نتيجة التركيز في زراعة محصول معين، وزيادة الضغط على المصانع التي تنتج بضائع وبالتالي زيادة التلوث مرة أخرى .

وأخيراً فإن العولمة تشجع المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار في المجالات التي تعطي إيراد مالي سريع وتتميز بأنها استثمارات غير منتجة نسبياً ولكنها آمنة ، بدل من الاستثمار في الاستثمارات المنتجة التي تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لإعطاء المردود المالي ، وهذا التوجه لا يخدم سوى المصالح الخاصة لهؤلاء المستثمرين .

(١-٦) السياسات الحكومية الأردنية المتبعة للتكيف مع ظاهرة العولمة :

في إطار التطورات الإقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة العربية والعالم ، وفي ظل الاتجاه الدولي نحو تشجيع قيام التحالفات والتكتلات الإقليمية والدولية ، وبروز ظاهرة العولمة ، وجد الأردن نفسه مضطراً لمواجهة هذا الوضع بصورة سريعة وحاسمة ، فعمل - من خلال برنامج التصحيح الاقتصادي ، وبالإتفاق والتعاون مع صندوق النقد الدولي - على اعتماد مجموعة من السياسات ، هدفت إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي ، وتشجيع الاستثمار الكلي بشقيه المحلي والأجنبي وتوسيع نطاق التجارة الخارجية وتخفيض العجز في الموازنة وتحسين ميزان المدفوعات ، من خلال تقليص مديونيتها الداخلية والخارجية ، وعملت أيضاً على تنمية إيراداتها المحلية عن طريق إعادة النظر في الهيكل الضريبي ضمن عملية إصلاح ضريبي شامل ، بحيث تم نقل العبء من المدخرين إلى المستثمرين [٢٢] ، وأصبحت ضريبة المبيعات التي فرضت حديثاً أهم مصادر الإيرادات الحكومية وعملت على ضبط الإنفاق الجاري ضمن معدلات زيادات متحفظة ، وقللت من الدعم المطلق لأسعار بعض السلع الأساسية ، بحيث أصبح ذلك الدعم مركزاً على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل ، وانخفاض بذلك العجز في الموازنة ، وأصبحت الإيرادات المحلية تفيض عن النفقات الجارية ، وانتهى الاقتراض الحكومي من الخارج بشروط تجارية وبدأت عملية إعادة هيكلة المؤسسات

الحكومية عن طريق الخصخصة في الفنادق والصحف ، وبعض الشركات الإنتاجية . [٢٣]

ومن أبرز التوجهات المالية في الوقت الحاضر ، السعي لزيادة الادخارات المحلية ، وإجراء تخفيض في معدلات التعرفة الجمركية والسعي الحثيث للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية وتطوير السوق المالي في الأردن ، ومحاولة القضاء على الفساد الإداري والمالي ، وعلى مستوى النشاط الاقتصادي فقد عملت على تحريك دفة الاقتصاد الأردني وتنشيط الاستثمارات وزيادة الإنتاج الوطني .

ومن السياسات الأخرى التي حرصت الحكومة على تنفيذها وبكافة الوسائل الممكنة هي المحافظة على ثبات سعر الصرف للدينار الأردني ، وكبح جماح التضخم ، وذلك من خلال تقوية ميزان المدفوعات ، وتوفير الاحتياطات من العملات الأجنبية ، عن طريق سياسة معدلات الفائدة ، حيث يزيد سعر الفائدة على الدينار الأردني عنه في العملات الأجنبية الأخرى .

وفي السياق ذاته حافظ البنك المركزي الأردني على حرية تحويل الدينار الأردني للعملات الأخرى من خلال الجهاز المصرفي ، كما عمل على تدعيم النظام المصرفي بتحفيز البنوك على الاندماج وزيادة رأسمالها ، وتخصيص الاحتياطات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها ، وإطفاء الديون المعدومة ، وأخذ ينتهج أساليب الرقابة غير المباشرة على حجم الائتمان من قبل أسعار الفائدة وشهادات الإيداع .

صدرت في الأردن منذ بدايات الخمسينات عدة تشريعات لتشجيع الاستثمار ، وكانت تواكب التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يمر به البلد ، وتشجع قيام مناخ استثماري يجذب رؤوس الأموال مهما كان مصدرها للقدوم للأردن للاستثمار ، وقد شملت قوانين الاستثمار تلك ، إعفاءات من الرسوم الجمركية ، وإعفاءات من ضريبة الدخل وضرائب الخدمة الاجتماعية والأبنية والأراضي وغيرها ، بالإضافة إلى امتيازات وحوافز أخرى تتعلق بتحويل رأس المال الأجنبي والعربي ، وتوسع المشروع ، وتحويل رواتب العاملين الأجانب وأجورهم وتعويضاتهم وعوائد رأس المال ، وأمور تفضيلية من حيث رأس المال والتوزيعات القطاعية والموقع والإعفاءات الخاصة بتنمية المناطق البعيدة عن عمان الكبرى بصورة خاصة [٢٤] ، وتسعى الحكومة إلى سرعة اندماج الاقتصاد الأردني مع الاقتصاد العالمي ، وجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال من الخارج ، وذلك من خلال إقامة المؤتمرات الاقتصادية

العالمية، كمؤتمر القمة الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، إضافة للمشاركة في مؤتمرات اقتصادية أخرى ، حيث تعمل من خلال هذه المؤتمرات على ترويج الفرص الاستثمارية في الأردن ، وإظهار الجو الاستثماري السائد .

(١-٧) مواصفات النموذج القياسي المستخدم :

قامت الدراسة بتشكيل نموذج يربط الأردن بالدول التي يرتبط معها بعلاقات مميزة - كل على حدة -، وذلك من خلال تدفق التجارة الخارجية خلال الفترة (١٩٦٩-١٩٩٦) ، حيث يمثل هذا النموذج الاقتصاد المحلي بالاعتماد على التعريف الكينزي للدخل ، وتم التنبؤ بقيم المعاملات من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل ، ومن ثم محاكاة (Simulation) اثر صدمة تجارية يتأثر بها متغير الربط التجاري ، لحصول على ردود فعل ديناميكية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية (Endogenous) .

الشكل العام للنموذج المستخدم :

1. $C_{11} = \alpha_{11} + \alpha_{12} Y_1 + \alpha_{13} C_{1,t-1} + \alpha_{14} P1_1$
2. $I_{11} = \beta_{11} + \beta_{12} Y_1 + \beta_{13} r$
3. $G_{11} = \gamma_{11} + \gamma_{12} Y_1$
4. $Md_{11} = \delta_{11} + \delta_{12} Y_1 + \delta_{13} YW + \delta_{14} r$
5. $Inf_{11} = \theta_{11} + \theta_{12} Y_1 + \theta_{13} Winf + \theta_{14} D$
6. $X_{1ROW} = \varpi_{11} + \varpi_{12} YW + \varpi_{13} EX_1$
7. $M_{12} = \eta_{11} + \eta_{12} MUV + \eta_{13} JDEX_2$
8. $M_{1ROW} = \Phi_{11} + \Phi_{12} Y_1 + \Phi_{13} TOT_1$
9. $Y_{11} = C_1 + I_1 + G_1 + X_1 - M_1$
10. $M_{11} = M_{12} + M_{1ROW}$
11. $X_{11} = X_{12} + X_{1ROW}$
12. $X_{1ROW} = M_{row}1$
13. $X_{12} = M_{21}$

وتم تمثيل معاملات المتغيرات السابقة بالرموز

$(\alpha, \beta, \delta, \theta, \varpi, \eta, , \phi)$

بحيث مثل الرقم الأول الأردن ، بينما مثل الرقم الثاني المتغير الذي يمثله المعامل ، ويتركب هذا النموذج من ١٣ معادلة ٨ منها سلوكية ، والخمسة الباقية تعريفية ، وتصف المعادلات السلوكية الإنفاق الاستهلاكي الخاص ، الاستثمار ، الإنفاق العام الطلب على النقد وأخيراً تدفق التجارة الخارجية .

وقسمت المتغيرات إلى قسمين رئيسين ، القسم الأول المتغيرات التي تتحدد قيمها داخل النموذج ويطلق عليها اسم متغيرات داخلية (Inddigenous) ، والقسم الثاني متغيرات تتحدد قيمها خارج النموذج ويطلق عليها اسم متغيرات خارجية (Predetermined) ، وتم تمثيل القسمين على الشكل التالي :

أولاً : المتغيرات الداخلية (Indigenous Variables)

C_1=Private Consumption	الاستهلاك الخاص
I_1=Gross Investment	الاستثمار الإجمالي
G_1=Government Expenditure	الإنفاق الحكومي
Md_1=Money Demand	الطلب على النقود
INF=Inflation rate	معدل التضخم
X_{1ROW}=Export to the Rest of the World	التصدير لبقية دول العالم
M_{12}=Jordan Import Form Country (2)	استيراد الأردن من دولة (٢)
M_{IROW}=Import from Rest of the World	الاستيراد من بقية دول العالم
Y_1=Gross Domestic Product (GDP)	الناتج المحلي الإجمالي

ثانياً : المتغيرات الخارجية (Predetermined Variables)

C_{t-1}=Lagged Private Consumption	الاستهلاك الخاص للسنة السابقة
P=Consumer Price Index	مؤشر سعر المستهلك
r=Interst Rate	معدل سعر الفائدة

YW=World Income	الدخل العالمي
Winf=World Inflation Rate	مستوى التضخم العالمي
D=Dummy Variable	متغير وهمي يمثل ١ عند وجود عدم استقرار ، و ٠ عند الاستقرار
EX_1=Jordan Exchange Rate per Dollar	سعر الصرف الأردني بالدولار
MUV=Import Unit Value	مؤشر قيمة وحدة المستوردات
JDEX2=Jordan Exchange rate per Ex2	سعر الصرف الأردني بعملة الدولة رقم (٢)
TOT=Term of Trade	مؤشر شروط التجارة
X_1=Total Export	مجموع الصادرات

ثالثاً : متغيرات أخرى

M_1=Jordan Total Import	المستوردات الكلية الأردنية
X_1=Jordan Total Export	الصادرات الكلية
Mrow1=Import of rest of world from Jordan	صادرات بقية دول العالم من الأردن
M_{21}=Country 2 Import from Jordan	مستوردات الدولة ٢ من الأردن

(١-٨) اختبار (Hausman Specification Test)

يعمل هذا لاختبار على فحص النموذج لمعرفة إذا كان النموذج آنيا (Simultaneos) وذلك عن طريق فحص الارتباط بين المتغيرات الداخلية ومعامل الخطأ (Error term) ، فإذا وجد هذا الارتباط فإنه يمكن القول أن النموذج آني ، وفي حالة عدم وجود ارتباط فإن النموذج يكون غير آني .

وعند تطبيق هذا الاختبار على نموذجنا ، ولوجود تسع متغيرات داخلية تم الاعتماد على قيمة (F-Test) والتي كانت قيمتها (٦٢٩ر٦٠٨١) وهذا يقودنا إلى أن النموذج آني على مستوى معنوية (١٪) .

(١-٩) مشكلة التعريف (Identification Problem)

ونعني بها إمكانية الاعتماد على الأرقام المقدرة للمعاملات التي حصلنا عليها من المعادلات الوظيفية للنموذج (Structural Equation) ، ويجب توفر شرطين لكي تكون المعلومات التي حصلنا عليها معرفة الشرط الأول شرط الدرجة والشرط الثاني هو شرط الرتبة .

(١-١٠) النماذج المقدرة :

تقدم في هذا المبحث المعادلات المقدرة للنماذج الثلاثة مجتمعة ، علماً بأن النموذج الأول يمثل النموذج الذي يربط الاقتصاد الأردني بالصدمات التي تحدث في الاقتصاد السعودي ، والنموذج الثاني يربط الاقتصاد الأردني بالصدمات التي تحدث في الاقتصاد العراقي ، والنموذج الثالث والأخير يربط الاقتصاد الأردني بالصدمات التي تحدث في الاقتصاد الهندي ، ولتبيان أوجه التشابه والاختلاف في هذه النماذج حرصنا على عرض المعادلات السلوكية التي تفسر سلوك نفس المتغير الداخلي في آن واحد للنماذج الثلاثة وبحيث يحمل المتغير الداخلي موشراً من خانتين تمثل الخانة الأولى رقم المعادلة في النموذج، وتمثل الخانة الثانية الدولة التي يربطها النموذج مع الاقتصاد الأردني ، وبحيث تمثل السعودية بالرقم (١) ، والعراق بالرقم (٢) ، والهند بالرقم (٣) ، وقد روعي عند اعتماد المعادلات المقدرة المعروضة أن تكون جميع المتغيرات معنوية بدرجة لا تزيد عن (١٠٪) كما يظهر من قيم (ت) المحسوبة (٢) ، وشذ عن هذه القاعدة متغير سعر الفائدة والذي لم يظهر أي معنوية إحصائية في معادلة الاستثمار ، وسوف نعلق على هذا الأمر في حينه .

أ- الاستهلاك الخاص :

$$C_{11}=67.757 + 0.575\ GDP - 7.478\ P + 0.535\ C_{II,t-1}$$

(0.826) (3.458)* (-2.829)** (3.888)*

$ADJ.R^2 = 0.93$ S.E = 183 S.S.R = 775740

$$C_{12} = 43.665 + 0.626\ GDP - 7.272\ P + 0.477\ C_{12,t-1}$$

(0.553) (4.361)* (-3.140)** (4.138)*

$ADJ.R^2 = 0.9$ S.E = 187 S.S.R = 807852

$$C_{13} = 81.766 + 0.591\ GDP - 6.688\ P + 0.479\ C_{13,t-1}$$

(0.988) (3.591)* (-2.586)** (3.553)*

$ADJ.R^2 = 0.93$ S.E = 183 S.S.R = 772461

يتشابه سلوك دالة الاستهلاك في النماذج الثلاثة ، حيث يظهر أن الاستهلاك الخاص الحقيقي بالأردن يعتمد طردياً على الناتج المحلي الحقيقي والاستهالك الخاص الحقيقي للسنة السابقة ، وعكسياً على مستوى سعر المستهلك و، وتسهم هذه المتغيرات في تفسير (٩٣٪) من التغير في الاستهلاك الخاص الحقيقي في الأردن .

ب - الاستثمار الخاص :

$$I_{11} = 14.614 + 0.307\ GDP + 4.289\ r$$

(0.139) (7.511)* (0.736)

$ADJ.R^2 = 0.74$ S.E = 193 S.S.R = 893746

$$I_{12} = -53.085 + 0.336\ GDP + 2.695\ r$$

(-0.540) (8.771)* (0.567)

$ADJ.R^2 = 0.74$ S.E = 192 S.S.R = 883548

$$I_{13} = -23.717 + 0.324\ GDP + 3.718\ r$$

(-0.225) (7.904)* (0.630)

$ADJ.R^2 = 0.74$ S.E = 192 S.S.R = 888567

يلاحظ أن سلوك دالة الاستثمار في النماذج الثلاثة لم يختلف ، حيث يعتمد الاستثمار الحقيقي الخاص بالأردن طردياً على الناتج المحلي الحقيقي بحيث أن زيادة الناتج الحقيقي بمقدار دينار واحد تؤدي إلى زيادة في الاستثمار الخاص الحقيقي بمقدار (٣ر٠) دينار ، ولم يلاحظ وجود أي دور لسعر الفائدة في تفسير سلوك الاستثمار حيث أظهر هذا المتغير إشارة غير صحيحة وكانت معنويته ضعيفة جداً وغير مقبولة إحصائياً ، ويمكن إرجاع ذلك إلى النظرة الدينية والتي تحرم التعامل بالفائدة ، أو القروض الربوية ، وتشير قيمة ($ADJ.R^2$) إلى أن هذه المتغيرات قد فسرت حوالي (٧٤٪) من التغير في الاستثمار الحقيقي الخاص في الأردن .

ج - الإنفاق الحكومي :

G_{11} = 152.313 + 0.208 GDP

(8.275)* (28191)*

ADJ.R^2 = 0.95 S.E = 48 S.S.R = 57454

G_{12} = 160.795 + 0.204 GDP

(8.813)* (27.984)*

ADJ.R^2 = 0.95 S.E = 47 S.S.R = 55157

G_{13} = 166.176 + 0.202 GDP

(8.953)* (27.164)*

ADJ.R^2 = 0.95 S.E = 47 S.S.R = 54136

وتشير المعادلات السابقة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي والإنفاق الحكومي ، وبحيث يفسر التغير في هذا المتغير حوالي (٩٥٪) من التغير في الإنفاق الحكومي .

د - الطلب على النقود :

md_{11} = 117.665 + 0.302 GDP + 3.667 YW - 11.126 r

(0.872) (3.800)* (1.062) (-2.572)*

ADJ.R^2 = 0.82 S.E = 149 S.S.R = 511547

md_{12} = -5.167 + 0.234 GDP + 7.068 YW + -11.835

(-0.037) (2.725)** (1.905)*** (-2.416)***

ADJ.R^2 = 0.81 S.E = 151 S.S.R = 521084

md_{13} = 53.466 + 0.263 GDP + 5.519 YW + -12.427 r

(0.387) (3.167)** (1.538) (-2.663)**

ADJ.R^2 = 0.82 S.E = 149 S.S.R = 512183

أما بخصوص الطلب على النقود فتظهر المعادلات الثلاثة السابقة أن الطلب الحقيقي على النقود في الأردن يعتمد طردياً على كل من الدخل المحلي والعالمي ، والذي يعكس الطلب على النقود بدافع المعاملات (Transaction) ، والطلب على النقود بدافع الاحتياط (Precautionary) ، أما الطلب على النقود بدافع المضاربة فقد مثله سعر الفائدة الحقيقي ، فقد بينت المعادلات أن هناك علاقة عكسية بين التغير في الطلب على النقود وسعر الفائدة الحقيقي ، وهذا هو ما نصت عليه النظريات الاقتصادية ، وبالنتيجة فإن هذه المتغيرات قد فسرت (٨٢٪) من التغيرات في الطلب على النقود في النموذج السعودي والهندي ، و (٨١٪) في النموذج العراقي .

هـ - التضخم :

$$inf_{11} = 12.602 - 0.002\ GDP + 7.038\ Winf + 9.267\ D$$

$$(5.258)^* \quad (-2.717)^{**} \quad (2.688)^{**} \quad (3.498)^*$$

$$ADJ.R^2 = 0.27 \quad S.E = 5 \quad S.S.R = 602$$

$$inf_{12} = 11.962 - 0.002\ GDP + 8.124\ Winf + 9.213\ D$$

$$(5.034)^* \quad (-2.475)^{**} \quad (3.161)^{**} \quad (3.484)^*$$

$$ADJ.R^2 = 0.27 \quad S.E = 5 \quad S.S.R = 603$$

$$inf_{13} = 12.872 - 0.003\ GDP + 7.152\ Winf + 10.161\ D$$

$$(5.370)^* \quad (-2.886)^{**} \quad (2.785)^{**} \quad (3.887)^*$$

$$ADJ.R^2 = 0.25 \quad S.E = 5 \quad S.S.R = 615$$

تبين المعادلات السابقة أن الناتج المحلي الإجمالي والتضخم العالمي وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأردن والمنطقة المحيطة قد لعب دوراً واضحاً في تحديد التضخم المحلي ، فالناتج المحلي الإجمالي له معنوية مقبولة إحصائياً ، ومعامله له قيمة صغيرة ويحمل إشارة سالبة ، والذي يعكس أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الأردن تؤدي إلى تثبيط التضخم ، أما بالنسبة لمتغير التضخم العالمي فنلاحظ أن له معنوية مقبولة ويحمل معامله إشارة موجبة والذي يقودنا إلى استنتاج أن التضخم في الأردن هو تضخم مستورد ،

بينما يبين لنا معامل المتغير الذي يمثل عدم الاستقرار السياسي أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأردن والمنطقة المحيطة قد لعب دوراً واضحاً في زيادة التضخم في الأردن، فظهور حالة عدم الاستقرار تؤدي إلى زيادة التضخم المحلي بمقدار (٩٪) في النموذج السعودي والهندي ، و (٨٪) في النموذج العراقي . وقد تم تمثيل حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الانحدار بالرقم واحد وحالة الاستقرار بالرمز صفر ، وبالنتيجة فإن هذه المتغيرات قد فسرت (٢٧٪) من التغير في التضخم المحلي في النموذجين السعودي والعراقي و(٢٥٪) في النموذج الهندي .

و - الصادرات :

$$X_{11}row = -3768.479 + 44.567\ YW + 475.491\ EX1$$

$$(-6.229)^* \quad (11.214)^* \quad (4.089)^*$$

$$ADJ.R^2 = 0.93 \quad S.E = 163 \quad S.S.R = 637993$$

$$X_{12}row = -3985.905 + 45.327\ YW + 528.558\ EX1$$

$$(-7.735)^* \quad (13.324)^* \quad (5.365)^*$$

$$ADJ.R^2 = 0.93 \quad S.E = 167 \quad S.S.R = 669690$$

$$X_{13}row = -4205 + 46.999\ YW + 569.690\ EX1$$

$$(-7.189)^* \quad (12.161)^* \quad (5.097)^*$$

$$ADJ.R^2 = 0.92 \quad S.E = 176 \quad S.S.R = 739428$$

تم استخدام الدخل العالمي وسعر الصرف للدينار الأردني لتفسير دالة الصادرات في الاقتصاد الأردني في النماذج الثلاثة ، وأظهرت النماذج الثلاثة رد فعل متشابه من حيث الحجم والإشارة ، حيث وجدت أن الصادرات الأردنية تزداد بزيادة الدخل العالمي وهذا يتناسب مع النظرية الاقتصادية ، ووجدت أن العلاقة بين الصادرات الأردنية وسعر الصرف للدينار الأردني هي علاقة إيجابية وهذه العلاقة مع أنها تخالف النظرية الاقتصادية إلا أنها تعكس خصوصية معينة للصادرات الأردنية والتي تتميز بأنها تتركز في عدد محدود من السلع وبالذات الفوسفات والبوتاس والتي تصدر على شكل مواد خام والتي يتحدد سعرها

بالسوق العالمية ، وتفسر هذه المتغيرات مجتمعة (٩٣٪) من التغير في الصادرات في النموذج العراقي والسعودي و(٩٢٪) في النموذج الهندي .

ز - المستوردات من السعودية والعراق والهند :

$$M_{11} = 382.110 + 9.523\ MUV - 6830.319\ Jd\ EX_2$$

(10.553)* (9.209)* (-9.722)*

$ADJ.R^2 = 0.72$ S.E = 58 S.S.R = 81446

$$M_{21} = -195.489 + 1.038\ MUV + 172.585\ Jd\ EX_3$$

(-6.345)* (1.288) (4.106)*

$ADJ.R^2 = 0.74$ S.E = 69 S.S.R = 114345

$$M_{31} = 9.811 + 2.263\ MUV - 279.534\ Jd\ EX_4$$

(0.600) (2.754)** (-0.808)

$ADJ.R^2 = .46$ S.E = 13 S.S.R = 3771

تشابهت المتغيرات التي تفسر سلوك دالة المستوردات في النماذج الثلاثة السابقة ، فالنماذج تبين أن المستوردات من السعودية ، والعراق والهند تعتمد طردياً على أسعار المستوردات الأردنية بشكل عام ، وهذا يعكس أن الأردن يلجأ إلى الاستيراد من تلك الدول عند ارتفاع أسعار مستورداته وذلك لأن تكلفة الاستيراد من تلك الدول منخفضة ويلقى معاملة تفضيلية في أسعار النفط والتي تعتبر من أهم المستوردات الأردنية من السعودية ، والعراق ، وعلى نفس المنوال يمكن تفسير العلاقة العكسية بين سعر صرف الدينار الأردني بالريال السعودي ، ففي الفترة التي سبقت (١٩٨٦) كانت أسعار النفط في ارتفاع مستمر وكانت احتياجات الأردن منه تزداد أيضاً ، وكان سعر الدينار يزداد ، وفي الفترة التي تلت (١٩٨٦) لاحظنا أن سعر الدينار الأردني بدأ بالانخفاض في آن واحد مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ، وبالتالي انخفضت قيمة المستوردات من السعودية في نفس الوقت الذي انخفض فيه سعر الصرف للدينار الأردني بالريال السعودي ، وقد تم تجربة أثر الناتج المحلي الإجمالي على المستوردات الأردنية من السعودية إلا أنها لم تظهر أي معنوية إحصائية ، أما بالنسبة للنموذج الثاني والذي يفسر سلوك دالة المستوردات الأردنية من

العراق فقد وجدنا أن هناك علاقة طردية مع سعر الصرف للدينار الأردني بالدينار العراقي وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية ، وفسرت هذه المتغيرات (٧٤٪) من التغيرات في مستورداتنا من العراق ، وبالنسبة للمستوردات الأردنية من الهند فقد أظهرت النتائج الإحصائية أن السلع الهندية التي يستوردها الأردن تعتبر من السلع الرديئة giffen good) حيث تؤدي زيادة سعر الصرف للدينار الأردني بالروبية الهندية إلى انخفاض المستوردات الأردنية من الهند وتوجهنا إلى الأسواق الأخرى .

ح - المستوردات الكلية :

M_{11}row = 361.320 + 0.913 GDP - 526.921 TOT

(1.267) (23.203)* (-2.094)***

ADJ.R^2 = 0.95 S.E = 216 S.S.R = 1118901

M_{12}row = 102.765 + 0.897 GDP - 200.534 TOT

(0.372) (19.779)* (-0.845)

ADJ.R^2 = 0.92 S.E = 254 S.S.R = 1556644

M_{13}row = 277.257 + 0.956GDP - 422.423 TOT

(1.015) (22.600)* (1.769)***

ADJ.R^2 = 0.95 S.E = 230 S.S.R = 1264915

يتشابه سلوك دالة المستوردات الكلية في النماذج الثلاثة بالنسبة لأغلب المتغيرات، فالمستوردات الأردنية الكلية ترتبط بعلاقة إيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي ، بحيث تؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة المستوردات الأردنية ، ويؤدي تدني شروط التجارة إلى انخفاض كمية المستوردات من جميع دول العالم وهذا ما أكدت عليه أغلب النظريات الاقتصادية .

(١-١١) محاكاة أثر الصدمة التجارية :

في هذا المبحث نعرض أثر صدمة تجارية تحدث لمتغير التجارة الخارجية ، ومن ثم يتم فصل أثر هذه الصدمة عن المسار الحقيقي للمتغيرات الداخلية التي قمنا بتقدير مسارها

بالمبحث السابق ، وذلك لكي نستطيع تحديد أثر الصدمات الإيجابية والسلبية على الاقتصاد الأردني .

(١-١١-١) أثر الصدمة على النماذج المقدرة :

بعد تعريض النماذج المقدرة لصدمة مستمرة ، بدأت في عام (١٩٨٥) واستمرت حتى سنة (١٩٩٦) ، مقدارها (١٠٪) زيادة في قيمة الصادرات الأردنية المتوجهة إلى الدولة ذات العلاقة في كل نموذج ، وبعد أن قمنا بفصل أثر الصدمة عن المتغير الداخلي وذلك عن طريق حساب الفرق (التغير) في قيم المتغيرات الداخلية قبل وبعد الصدمة ، حصلنا على الجدول (١-١) ، والجدول (١-٢) ، والجدول (١-٣) ، وهي تمثل النموذج الأردني السعودي والنموذج الأردني العراقي والنموذج الأردني الهندي على الترتيب .

وبالنظر إلى الجدول (١-١) يمكن ملاحظة أن جميع المتغيرات الداخلية تأثرت بالصدمة المفترضة باستثناء متغير المستوردات من السعودية والمتغير الذي يمثل صادراتنا إلى جميع دول العالم باستثناء السعودية ، فبالنسبة للمتغير الأول يلعب العامل السياسي دوراً أساسياً في تحديده ، أما بالنسبة للمتغير الثاني فيعود عدم تأثره بالصدمة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لا يلعب دوراً في تحديده ، والذي يعكس وجهة نظر أغلب النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير سلوك دالة الصادرات ، ويمكن ملاحظة أن جميع المتغيرات الداخلية التي تأثرت بالصدمة قد سلكت سلوكاً اقتصادياً عادياً ، حيث عملت الصدمة الإيجابية والتي نتج عنها زيادة في الصادرات إلى زيادة كل من الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والاستثمار ، والإنفاق الحكومي والطلب على النقود والمستوردات الكلية ، بالإضافة إلى أن هذه الصدمة عملت على تثبيط التضخم كنتيجة للعلاقة العكسية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي ، أما بالنسبة لحجم التأثر بالصدمة فنلاحظ أن سنة (١٩٩٠) كانت أكثر السنوات تأثراً بالصدمة بينما كانت سنة (١٩٨٥) أقل السنوات تأثراً بالصدمة .

الجدول (١-١)

أثر الصدمة على النموذج الأردني السعودي *

السنة	ΔC_{11}	ΔI_{11}	ΔG_{11}	Δmd_{11}	Δinf_{11}
١٩٨٥	٤ر٧٢٨١١٨	٢ر٥٢٦١٧٣	١ر٧٠٧٦٨٥	٢ر٤٨٣٤٤٥	-٠ر٠٢١١٨٠
١٩٨٦	٨ر٢٠٠٩٨٦	٣ر٠٣١٠٢٩	٢ر٠٤٨٩٦٦	٢ر٩٧٩٧٦٢	-٠ر٠٢٥٤١٣
١٩٨٧	١١ر٤١٦٤٤	٣ر٧٥٦٩٣١	٢ر٥٣٩٦٧٤	٣ر٦٩٣٣٨٦	-٠ر٠٣١٤٩٩
١٩٨٨	١٤ر٤٥٦٦٦	٤ر٤٦٢٧٤٣	٣ر٠١٦٨٠١	٤ر٣٨٧٢٦٠	-٠ر٠٣٧٤١٦
١٩٨٩	١٧ر٢١١٣٢	٥ر٠٦٦٠٣٨	٣ر٤٢٤٦٢٦	٤ر٩٨٠٣٥١	-٠ر٠٤٢٤٧٤
١٩٩٠	١٨ر٩٠٩٨٩	٥ر١٨٦٦٦١	٣ر٥٠٦١٦٧	٥ر٠٩٨٩٣٤	-٠ر٠٤٣٤٨٦
١٩٩١	١٧ر١٧٩٧٢	٣ر٧٧٧٠٣٠	٢ر٥٥٣٢٦١	٣ر٧١٣١٤٥	-٠ر٠٣١٦٦٧
١٩٩٢	١٥ر٦٠٧٨٢	٣ر٤٣١٤٣١	٢ر٣١٩٦٣٧	٣ر٣٧٣٣٩٢	-٠ر٠٢٨٧٧٠
١٩٩٣	١٤ر١٧٩٧٨	٣ر١١٧٤٨٠	٢ر١٠٧٤٠٧	٣ر٠٦٤٧٥١	-٠ر٠٢٦١٣٧
١٩٩٤	١٢ر٨٨٢٣٩	٢ر٨٣٢٢٤٥	١ر٩١٤٥٨٩	٢ر٧٨٤٣٤٠	-٠ر٠٢٣٧٤٦
١٩٩٥	١١ر٧٠٣٧٣	٢ر٥٧٣١١٨	١ر٧٣٩٤٢٠	٢ر٥٢٩٥٩٧	-٠ر٠٢١٥٧٣
١٩٩٦	١٠ر٦٣٢٩١	٢ر٣٣٧٦٩١	١ر٥٨٠٢٧٢	٢ر٢٩٨١٥٢	-٠ر٠١٩٦٠٠

السنة	$\Delta GDP_{\parallel}$	$\Delta X_{11}row$	Δm_{11}	$\Delta M_{11}row$
١٩٨٥	٨ر٢١٩٧٣٨	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	٧ر٥٠٤٣٤٧
١٩٨٦	٩ر٨٦٢٦٣٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	٩ر٠٠٤٠٩١
١٩٨٧	١٢ر٢٢٤٤٢	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	١١ر١٦٠٤٩
١٩٨٨	١٤ر٥٢١٠١	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	١٣ر٢٥٧٢٠
١٩٨٩	١٦ر٤٨٤٠٤	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	١٥ر٠٤٩٣٧
١٩٩٠	١٦ر٨٧٦٥٢	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	١٥ر٤٠٧٧٠
١٩٩١	١٢ر٢٨٩٨٢	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	١١ر٢٢٠١٩
١٩٩٢	١١ر١٦٥٣٥	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	١٠ر١٩٣٥٤
١٩٩٣	١٠ر١٤٣٧٦	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	٩ر٢٦٠٩٠٧
١٩٩٤	٩ر٢١٥٦٥٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	٨ر٤١٣٥٧٦
١٩٩٥	٨ر٣٧٢٤٦٦	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	٧ر٦٤٣٨٠٥
١٩٩٦	٧ر٦٠٦٤٣٦	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	٦ر٩٤٤٤٣٧

* حسابات الباحث

وبنفس الطريقة السابقة حصلنا على سلاسل زمنية للتغيرات التي تحدث نتيجة لصدمة في النموذج العراقي الأردني ، ويظهر الجدول (١-٢) أن رد فعل هذا النموذج لا يختلف كثيراً عن سابقه ، حيث أن زيادة الصادرات إلى العراق كنتيجة للصدمة سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته ، بالإضافة إلى زيادة الطلب على النقود والمستوردات من العالم الخارجي وخفض مستوى الأسعار ، ويلاحظ أيضاً أن عام (١٩٩٠) شهد أكبر زيادة في أثر الصدمة بينما كان عام (١٩٨٥) الأقل تأثراً بالصدمة .

وأخيراً فإن النموذج الأردني الهندي لا يختلف عن النموذجين السابقين إلا بالأثر السلبي الذي تولده الصدمة على متغير المستوردات من الهند ، حيث تؤدي هذه الصدمة إلى خفض مستورداتنا من الهند ، ويبين الجدول أن سنة (١٩٩٠) هي أكثر السنوات تأثراً بالصدمة بينما كانت سنة (١٩٨٥) الأقل تأثراً ، ومن الجدير بالذكر أن حجم التأثر في النموذج الأردني العراقي هو الأعلى بين النماذج الثلاثة ، يليه النموذج الأردني الهندي ، وأخيراً النموذج الأردني السعودي ، والذي يعكس مدى الارتباط بين الاقتصادات المختلفة .

الجدول (١-٢)

أثر الصدمة على النموذج الأردني العراقي *

السنة	ΔC_{12}	ΔI_{12}	ΔG_{12}	Δmd_{12}	Δinf_{12}
١٩٨٥	٩٫٧٣٩٤٤٨	٥٫٢٢٧١٨٣	٣٫١٧٧٠٠١	٣٫٦٤٢٦١٤	-٠٫٠٣٦١٩٠
١٩٨٦	١٥٫٩٠٠٩٤	٦٫٠٤١٧٤٣	٣٫٦٧٢٠٧٨	٤٫٢١٠٢٤٨	-٠٫٠٤١٨٢٩
١٩٨٧	٢٥٫١٤٦٤٧	٩٫٤٢٧٢٤٥	٥٫٧٢٩٧٣٤	٦٫٥٦٩٤٦٩	-٠٫٠٦٥٢٦٨
١٩٨٨	٣٢٫٥٢٨٤٨	١١٫٠٢٣١٦	٦٫٦٩٩٧٠٦	٧٫٦٨١٥٩٧	-٠٫٠٧٦٣١٧
١٩٨٩	٤١٫٢٢٧٥٨	١٣٫٨٠٢٨٣	٨٫٣٨٩١٤٥	٩٫٦١٨٦٣٧	-٠٫٠٩٥٥٦٢
١٩٩٠	٤٦٫٦٠٨٧٤	١٤٫٦٤٨٩	٨٫٧٩١٥٣٥	١٠٫٠٨٠٠٠	-٠٫٠١٠٠١٤٦
١٩٩١	٤١٫٢٢٦٧٩	١٠٫١٩٩٣٣	٦٫١٩٨٩٩٣	٧٫١٠٧٥٠٢	-٠٫٠٧٠٦١٤
١٩٩٢	٣٦٫٤٧١٢٩	٩٫٠٢٤٣٤٠	٥٫٤٨٤٨٥٤	٦٫٢٨٨٧٠٠	-٠٫٠٦٢٢٤٧٩
١٩٩٣	٣٢٫٢٦٢٧٠	٧٫٩٨٢٢٨٤	٤٫٨٥١٥٠٨	٥٫٥٦٢٥٣٣	-٠٫٠٥٥٢٦٤
١٩٩٤	٢٨٫٥٤٠٩٥	٧٫٠٦١٧٦٢	٤٫٢٩٢٠٢٩	٤٫٩٢١٫٥٨	-٠٫٠٤٨٨٩١
١٩٩٥	٢٥٫٢٥٠٤٢	٦٫٢٤٨٠٩٩	٣٫٧٩٧٤٩٨	٤٫٣٥٤٠٤٩	-٠٫٠٤٣٢٥٨
١٩٩٦	٢٢٫٣٣٩٢١	٥٫٥٢٧٧٩٨	٣٫٣٥٩٧١٠	٣٫٨٥٢١٠٠	-٠٫٠٣٨٢٧١

السنة	ΔGDP_{12}	$\Delta X_{12}row$	Δm_{12}	$\Delta M_{12}row$
١٩٨٥	١٥٫٥٧٧١١	٠٫٠٠٠٠٠	٠٫٠٠٠٠٠	١٣٫٩٥٩١١
١٩٨٦	١٨٫٠٠٥٦٥	٠٫٠٠٠٠٠	٠٫٠٠٠٠٠	١٦٫١٣٤٣٨
١٩٨٧	٢٨٫٠٨٥٥٨	٠٫٠٠٠٠٠	٠٫٠٠٠٠٠	٢٥٫١٧٥٣١
١٩٨٨	٣٢٫٨٣٨١١	٠٫٠٠٠٠٠	٠٫٠٠٠٠٠	٢٩٫٤٣٧١٧
١٩٨٩	٤١٫١٢٦٤٥	٠٫٠٠٠٠٠	٠٫٠٠٠٠٠	٣٦٫٨٦٠٢٤
١٩٩٠	٤٣٫٠٩١٠٢	٠٫٠٠٠٠٠	٠٫٠٠٠٠٠	٣٨٫٦٢٨٢٦
١٩٩١	٣٠٫٣٨٧٦٣	٠٫٠٠٠٠٠	٠٫٠٠٠٠٠	٢٧٫٢٣٧١٤
١٩٩٢	٢٦٫٨٨١١٩	٠٫٠٠٠٠٠	٠٫٠٠٠٠٠	٢٤٫٠٩٩٣٦
١٩٩٣	٢٣٫٧٨٠١٢	٠٫٠٠٠٠٠	٠٫٠٠٠٠٠	٢١٫٣١٦٥٦
١٩٩٤	٢١٫٠٣٦٦٨	٠٫٠٠٠٠٠	٠٫٠٠٠٠٠	١٨٫٨٥٨٣٢
١٩٩٥	١٨٫٦١٠٦٨	٠٫٠٠٠٠٠	٠٫٠٠٠٠٠	١٦٫٦٨٥٤٥
١٩٩٦	١٦٫٤٦٤٩٨	٠٫٠٠٠٠٠	٠٫٠٠٠٠٠	١٤٫٧٦١٩٠

* حسابات الباحث

الجدول (١-٣)

أثر الصدمة على النموذج الأردني الهندي *

السنة	ΔC_{13}	ΔI_{13}	ΔG_{13}	Δmd_{13}	Δinf_{13}
١٩٨٥	٤ر٤٦١٣٢١	٢ر٤٤٥٢٦٩	١ر٥٢٢٧٢٨	١ر٩٨٦٤١٨	-٠ر٠٢٠٦٧١
١٩٨٦	٦ر٩٩٨٤٢٩	٢ر٦٦٤٠٧٧	١ر٦٥٨٩٨٥	٢ر١٦٤١٦٦	-٠ر٠٢١٠٦٣
١٩٨٧	٧ر٨٩٩٥٣٤	٢ر٤٩١٥٩٠	١ر٥٥١٥٧٤	٢ر٠٢٤٠٤٦	-٠ر٠٢١٠٦٣
١٩٨٨	١١ر٧٠٩٣٤	٤ر٣٤٣٠٨٢	٢ر٧٠٤٥٤٢	٣ر٥٢٨١٠٨	-٠ر٠٣٦٧١٤
١٩٨٩	١٧ر٠٠٤٠٠	٦ر٢٤٤٤٤١	٣ر٨٨٨٥٦٥	٥ر٠٧٢٦٧٩	-٠ر٠٥٢٧٨٧
١٩٩٠	٢٢ر٩٧٢٥٣	٨ر١٢٥١٤٢	٥ر٠٥٩٧٢٣	٦ر٦٠٠٤٧٠	-٠ر٠٦٨٦٨٦
١٩٩١	١٨ر٧٥٨٦٤	٤ر٢٤٧٨٢٣	٢ر٦٤٥٢٢٢	٣ر٤٥٠٧٢٥	-٠ر٠٣٥٩٠٩
١٩٩٢	١٥ر٣١٧٧٢	٣ر٤٦٨٦٣٨	٢ر١٦٠٠٠٥	٢ر٨١٧٧٥٣	-٠ر٠٢٩٣٢٢
١٩٩٣	١٢ر٥٠٨٠٣	٢ر٨٣٢٤١٩	١ر٧٦٣٨١٦	٢ر٣٠٠٩١٩	-٠ر٠٢٣٩٤٤
١٩٩٤	١٠ر٢١٣٧٢	٢ر٣١٢٨٧٦	١ر٤٤٠٢٨٤	١ر٨٧٨٨٦٨	-٠ر٠١٩٥٥٢
١٩٩٥	٨ر٣٤٠٢٥٦	١ر٨٨٨٦٣٧	١ر١٧٦١٠٠	١ر٥٣٤٢٣٦	-٠ر٠١٥٩٦٦
١٩٩٦	٦ر٨١٠٤٣٢	١ر٥٤٢٢١٠	٠ر٩٦٠٣٧٢	١ر٢٥٢٨١٦	-٠ر٠١٣٠٣٧

السنة	ΔGDP_{13}	$\Delta X_{13}row$	Δm_{13}	$\Delta M_{13}row$
١٩٨٥	٧ر٥٤٧٤٨٨	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	٧ر٢١٨٨٩٢
١٩٨٦	٨ر٢٢٢٨٣٧	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	٧ر٨٦٤٨٥٣
١٩٨٧	٧ر٦٩٠٤٣٦	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	٧ر٣٥٥٦٤١
١٩٨٨	١٣ر٤٠٥١٩	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	١٢ر٨٢١٥٩
١٩٨٩	١٩ر٢٧٣٨٥	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	١٨ر٤٣٤٧٦
١٩٩٠	٢٥ر٠٧٨٧٥	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	٢٣ر٩٨٦٩٤
١٩٩١	١٣ر١١١٣٢	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	١٢ر٥٤٠٣٧
١٩٩٢	١٠ر٧٠٦٢٩	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	١٠ر٢٤٠٠٧
١٩٩٣	٨ر٧٤٢٤٣٦	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	٨ر٣٦١٨٣٠
١٩٩٤	٧ر١٣٨٨٣٧	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	٦ر٨٢٨٠٤٤
١٩٩٥	٥ر٨٢٩٣٨٤	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	٥ر٥٧٥٦٠٩
١٩٩٦	٤ر٧٦٠١٢١	٠ر٠٠٠٠٠٠	٠ر٠٠٠٠٠٠	٤ر٥٥٢٨٩٣

* حسابات الباحث

(١-١٢) النتائج :

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو التالي :

١- يتأثر الاقتصاد الأردني كغيره من الاقتصادات العالمية بظاهرة العولمة ، حيث ازدادت أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني بشكل كبير خلال الزمن وخصوصاً خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٦) ، حيث شكلت التجارة الخارجية ما معدله (٦ر٨٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كانت تمثل سنة (١٩٦٧) حوالي (٦ر٢٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي ، بالإضافة إلى ذلك ، فقد ازدادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فوصلت عام (١٩٩٤) إلى (١٦) مليون دينار بعد أن كانت تقيم بحوالي (٩ر١) مليون دينار عام (١٩٨٠) ، هذا بالإضافة إلى انضمام الأردن إلى العديد من المنظمات والتكتلات الاقتصادية والسياسية مثل اتفاقية الشراكة الأوروبية ومنظمة التجارة الدولية (WTO) .

٢- ازدادت قيمة التعامل التجاري للأردن من استيراد وتصدير مع العالم الخارجي من (٨ر٦٣) مليون دينار عام (١٩٦٥) إلى (٤ر٤٠٨٣) مليون دينار عام (١٩٩٦) ، حيث ازدادت قيمة الصادرات من (٨ر٧) مليون دينار إلى (١٠٦٧) مليون دينار خلال نفس الفترة بينما ارتفعت قيمة المستوردات خلال الفترة المذكورة من (١ر٥٦) مليون دينار إلى (١ر٨٠٢٩) مليون دينار .

٣- أسفر تقدير معلمات النموذج الأردني السعودي والنموذج الأردني العراقي والنموذج الأردني الهندي آنيا خلال فترة الدراسة وبعد معالجتها إحصائياً على النتائج التالية :

أ- اتفقت النماذج الثلاثة على أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تؤدي إلى زيادة كل من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي والطلب على النقود والمستوردات من جميع دول العالم بالأسعار الثابتة ، واتفقت أيضاً على أن هذه الزيادة تؤدي إلى تثبيط تضخم الأسعار .

ب- تشير النماذج الثلاثة إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة سوف لن يكون له أثر على زيادة المستوردات الأردنية من السعودية والعراق والهند .

ج- يتأثر الاستهلاك الخاص الحقيقي في النماذج الثلاثة بالاستهلاك للسنة السابقة والذي يعكس وجود نمطية في دالة الاستهلاك الخاص في الأردن خلال فترة الدراسة.

د- لقد تم استقصاء أثر سعر الفائدة على كل من الاستثمار الخاص والطلب على النقود ، وتبين أن سعر الفائدة لا يؤثر على سلوك الاستثمار الخاص بينما يظهر أن له أثر واضح على الطلب على النقود في الأردن خلال فترة الدراسة مما يعني أيضاً أن رفع سعر الفائدة سوف لن يكون له أثر على حجم الاستثمار المحلي وسوف يقتصر أثره على خفض الطلب المحلي على النقود .

هـ- يرتبط الطلب على النقود في الأردن ارتباطاً طردياً مع الدخل العالمي والذي يعكس أن زيادة الرفاه في العالم يزيد من الرفاهية الاقتصادية في الأردن ويزيد طلب الأفراد على النقود لإجراء المعاملات اليومية والعكس صحيح ، وهذا الارتباط يفسر أحد المسارات التي يمكن أن يتأثر من خلالها الاقتصاد الأردني بالعالم الخارجي .

و- يتأثر التضخم في الأردن بشكل كبير بالمتغيرات الخارجية فقد أظهرت المعلمات أن التضخم في الأردن يتأثر إيجابياً بالتضخم العالمي وبالأحداث السياسية والاقتصادية التي تتعرض لها المنطقة .

ز- ويتضح أيضاً أن الدخل العالمي يؤثر إيجابياً على صادرات الأردن ، فزيادة الدخل العالمي تؤدي إلى زيادة صادرات الأردن بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة ، وهذه العلاقة تبرز أحد صور الصدمات الخارجية حيث أن انخفاض الدخل العالمي سيؤدي إلى خفض في الصادرات وبالتالي انخفاض في الدخل المحلي .

١٠ تؤثر الصدمات الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته بالإضافة إلى أنها تؤثر على الطلب على النقود والتضخم .

١١- يزداد أثر الصدمات الخارجية التي تتعرض لها دولة ما بزيادة ارتباطها مع العالم بشكل عام وزيادة ارتباطها بالدولة مصدر الصدمة بشكل خاص .

(١-١٣) التوصيات :

في ضوء النتائج السابقة فإن هذه الدراسة توصي بما يلي :

١- يلاحظ المتابع للتطورات التي تحدث في العالم بشكل عام والأردن بشكل خاص ، اندفاعاً نحو تحرير التجارة الخارجية وتشجيعاً منقطع النظير للاستثمار الخارجي ، وإقبالاً على عقد الاتفاقات الدولية ، لذا توصي هذه الدراسة بضرورة العمل على التأكد من قدرة السلع الأردنية على منافسة السلع العالمية والتي أصبحت تنتجها شركات لها إمكانات مالية وتكنولوجية عالية بحيث تمكنها من احتكار الأسواق العالمية ، بالإضافة إلى ضرورة وضع القوانين التي تحمي حق العاملين الأردنيين وتحافظ على مستوى أجور عادلة لهم وخصوصاً عند دخول الاستثمارات الأجنبية والتي تحاول استغلال العمالة الأردنية الرخيصة بشتى السبل ، ويجب أيضاً مراعاة دراسة الاتفاقات الدولية بشكل عميق وبنظرة مستقبلية قبل الانضمام إلى أي تكتل عالمي اقتصادي أو سياسي .

٢- العمل وبشكل متواصل من أجل إيجاد أسواق خارجية جديدة لتصدير السلع الأردنية ، والعمل على تنويع هذه الصادرات كي نتجنب التعرض للصدمات التي تنتقل إلينا من جراء اعتمادنا على التصدير لمجموعة محدودة من الدول ومن جراء تصديرنا لأنواع محدودة من السلع .

٣- ضرورة الحد من اعتمادنا وسائل التمويل الخارجية وزيادة الاعتماد على وسائل التمويل الداخلية وذلك كون مصادر التمويل الخارجية عادة ما تتذبذب بصورة كبيرة مسببة صدمة خارجية تصيب أدوات السياسة المالية .

(١-١٤) الهوامش :

[١] حسابات الباحث بناءً على معلومات من نشرة البنك المركزي أبريل ١٩٩٨ ، ونشرة البنك المركزي . عدد خاص (١٩٦٤-١٩٩٥) ، أيار ١٩٩٦.

[2] Abdel-Rahman A. and Barry Z. "Trade Link Model Between Sudan & the Kingdom of Saudi Arabia, 1963-1982" Journal of King Saud University, Journal V.4, 1992.

[3] Khan Mohsin and Zahler Roberto, "Trade and Financial Liberalization Givien External Shock and Inconsistent Domestic Policies" International Monetary-Fund Staff paper, V32, Mar. 1985, pp22-55.

[4] Kellner, Douglas, "Globalization and the Postmodern Turn", (file: A:\globpm.htm).

[٥] درة ، عبدالباري "العولمة والنوعية في التعليم الجامعي العالي ، المؤتمر العلمي الثاني"، جامعة فيلادلفيا ٢٠/١٠/١٩٩٧.

[٦] الشاذلي العياري "الوطن العربي وظاهرة العولمة .. الوهم والحقيقة" المنتدى ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، العدد ١٤ ، تشرين الأول ١٩٩٧ .

[٧] الحياري ، زعبلة "العولمة الاقتصادية" مرجع سابق .

[٨] منصور ، يوسف "حول العولمة" جريدة الدستور ، ٦ يونيو ١٩٩٨ .

[9] Ruggiero, Renato, "The High Stakes of World Trade" Wall Street Journal, April 28, 1997.

[10] Safadi, Raed, "Global Challenge and Opportunity Facing MENA Countries at the Down of Twenty First Century", Economic Research Forum, Egypt, 1997.

[11] Safadi, Raed, 1997, Op. Cit.

[12] Ricupero, Rubens, 1996, Op. Cit.

[13] Sam, Kim Young, "Toward the Globalization of the Republic of Korea and Asia", the Seventh Annual Corporate Çonference of the Asia Society, May 9, 1996.

[١٤] الحياري ، زعبلة ، "العولمة الاقتصادية" ، مرجع سابق .

[15] Camdessus, Michel, "Globalization and its Challenges for Germany, Europe, and the IMF", a conference sponsored by the Christian Social Union Munich, Germany, January 10, 1997 (file: A:\mds9701.htm).

[16] Woodward, David, "Globalization and Liberalization", inter-agency seminar on Globalization and Liberalization: Effects of International Economic Relations on Poverty that was held in Geneva, Switzerland, from 15 to 17 April 1996. (UNCTAD) (file: A:\pape4i.htm) (file:A:\spapae4 pr.htm).

[17] Camdessus, Michel, 1997,OP.Cit.

[18] Safadi, Raid, 1997, Op. Cit.

[19] Plumer, Michel, "A Note on Regionalism and Globalization in Developing Countries", FORUM, V.4, Jan. 1977.

[20] Camdessus, Michel, 1977, OP, Cit.

[21] Ricupero, Rubens, 1996, Op. Cit.

[٢٢] عبد الجابر ، تيسير ، "الاقتصاد الأردني وموقعه في إطار السيناريوهات المحتملة التكتل الإقليمي" ، مرجع سابق .

[٢٣] الحوراني ، محمد ، "ورقة خلفية لأعمال اللجنة التحضيرية" مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي ، دار السندباد ، ١٩٩٦ .

المراجع باللغة العربية :

[١] البنك المركزي أبريل ١٩٩٨ ، ونشرة البنك المركزي عدد خاص (١٩٦٤-١٩٩٥) ، أيار ١٩٩٦ .

[٢] حاتم سامي عفيفي ، السياسة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الدار المصرية اللبنانية الطبعة الثانية ، ١٩٩٤ ، ص (٧٧-٩٣) .

[٣] حاتم سامي عفيفي ، الاقتصاد الدولي ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٨٧ ، ص (١٧٣-١٩٠) .

[٤] الحلاق ، سعيد تذبذب الصادرات ، وأثرها على النمو الاقتصادي ، مجلة أبحاث اليرموك ، العدد ٤ ، ١٩٩٤ .

[٥] حماد ، خليل ومشعل ، زكية ، تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية ، مجلة أبحاث اليرموك ، العدد ٢ ، ١٩٨٦ .

[٦] الحوراني ، محمد ، "ورقة خلفية لأعمال اللجنة التحضيرية" ، مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي ، دار السندباد ، ١٩٩٦ .

[٧] الحيارى ، زعبلة ، "العولمة الاقتصادية" ، التسويق الزراعي ، مؤسسة التسويق الزراعي ، العدد ٣٠ ، ١٩٩٧ .

[٨] خليل ، محمد ، سياسة تشجيع الصادرات : دراسة نظرية تطبيقية (١٩٧٦-١٩٩٢)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ساليرموك ١٩٩٣ .

[٩] درة ، عبدالباري ، العولمة والنوعية في التعليم الجامعي العالي ، المؤتمر العلمي الثاني" ، جامعة فيلادلفيا ٢٠/١٠/١٩٩٧ .

[١٠] الرجوب ، سامر ، المستوردات من السلع الرأسمالية وأثرها على النمو الاقتصادي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ١٩٩٧ .

[١١] سالم ، محمد ، تنمية الفوارق وتعميم الفقر ، جريدة الرأي ، ٥ نيسان ١٩٩٨ .

[١٢] الشاذلي ، العياري ، الوطن العربي وظاهرة العولمة ... الوهم والحقيقة ، المنتدى ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، العدد ١٤ ، تشرين الأول ١٩٩٧ .

[١٣] الشريف ، بدر ، استراتيجية إحلال المستوردات والنمو الاقتصادي ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ١٩٩٠ .

[١٤] عارف ، فؤاد ، دور التجارة المقابلة في اقتصاديات الدول النامية دراسة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ١٩٩٣ .

[١٥] عبدالجابر ، تيسير ، الاقتصاد الأردني موقعة في إطار السناريوهات المحتملة للتكتل الإقليمي ، مؤتمر الاقتصاد الأردني الإقليمي والدولي ، دار السندباد ١٩٩٦ .

[١٦] عوض ، طالب ، التجارة الدولية نظرياتت وسياسات ، معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٩٥ ص (١٢٥-١٣٣) .

[١٧] العشري ، حسين درويش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ١٩٨٠ .

[١٨] قاسم ، أحمد ، "الآثار المحتملة للتطورات الإقليمية والدولية على التجارة الخارجية في الأردن" ، مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي ، دار السندباد ، ١٩٩٦ .

[١٩] منصور ، يوسف ، "حول العولمة" ، جريدة الدستور ، ٦ يونيو ١٩٩٨ .

[٢٠] النقرش ، فائق ، محددات الطلب على الاستيراد وفاعلية استخدام القدرة الاستيرادية في الأردن ، دراسة ماجستير غير منشورة ، ١٩٩٤ .

[٢١] هدسون ، جون و هرندرل مارك ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ١٩٨٧ .

[٢٢] الهزايمة ، محمد ، أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ١٩٩٣ .

[٢٣] وزارة التجارة والصناعة ، التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية ، بيانات غير منشورة .

المراجع الإنجليزية :

[1] Abdel-Rahman A. and Barry Z. "Trade Link Model Between Sudan & the Kingdom of Saudi Arabia, 1963-1982" Journal of King Saud University , Journal V. 4, 1992.

[2] Amerah, Mohammed, "Trade Liberalization and Foreign Investment in Jordan", Working Paper, Trade. Liberalization and Investment, Istanbul, Sep. 1995.

[3] Bela Balassa, Developing Country Policy Responses to Exogenous Shok, Policy Responses to Exogenous Shock in Developing Countries, American Economic Review, Vol. 76, May 1986, 75-78.

[4] Camdessus, Michel, "Globalization and its Challenges for Germany, Europe, and the IMF", a conference sponsored by the Christian Social Union Munich, Germany, January 10, 1997 (file; A;\mds9701.htm).

[5] Chacholiades, Milltiades, International Trade Theory and Policy, Mcgrow Hill, 1987.

[6] Cohen, Jacob and Husted Sterm, "Modeling Intercountry Linkages: An Integrated Accounting Matrix for Canada and United State", American Economic Review, May 1985 V. 75.

[7] Costa Rica Conference, "The Effects of Globalization on Costa Rica, in, Sustainable Development and the Environment", Sep. 1997, (file:A:\globaliza.htm).

[8] Dabdoub, Ibrahim, Globalization and Financial Markets in the ERF Region, FORUM, V. 4, Jan. 1998.

[9] Danos, Paul, Globalization, (file:A:\tsld006.htm).

[10] Friedman, Benjamin, "Econometric Simulation Difficulties An Illustration", The Review of Economic and Static, V/ 53, 1971.

[11] Fry Maxwell, and Darik Lilien, "Monetary Policy Responses to Exogenous Shocks", American Economic Review, V. 76, May 1986.

[12] Goitein, Daniel, Globalization, Jan. 24 US 1998. (file:A:\ 2html).

[13] Hickman Bertand Klien Waye, "Price Behavior in the National Models of Project Link", American Economic Review, V. 74, 1975.

[14] Johnson Keith and Klien Lewrence, "Link Model Simulation of International Trade : An Evaluation of the Effects of Currency Realignment", The Journal of Finance, V 29, 1974

[15] Kellner, Douglas, "Globalization and the Postmodern Turn, (file:A:\globpm.htm).

[16] Khan Mohsin and Zahler, Roberto, "Trade and Financial Liberalization Given External Shock and Inconsistent Domestic Policies" International Monetary-Fund Staff Paper, V. 32, Mar. 1985, pp22-55.

[17] Khan Mohsin, "Developing Country Exchange Rate Policy

Responses to Exogenous Shocks, American Economic Review, V 76, May 1986.

[18] Klien, "New Development in Project-Link, American Economic Review V. 75, 1985.

[19] Kmenta and Smith, "Autonomous Expenditure Verse Money Supply: An Application at Dynamics Multipliers", The Review of Economic and Static V. 55, 1973.

[20] Maddalah G., Introduction to Economics, MacMillan, 1989, pp. 90-120.

[21] Marashedh, Omar, The Demand of Import, The Jordanian Economy, Al-Jawal, 1995.

[22] Nichols, Janine, Globalization, Jan. 25 1998... (file:A:\ 3html).

[23] Plumer, Michel, A Note on Regionalism and Globalization in Developing Countries, Forum, V. 4, Jan. 1977.

[24] Reynolds, Clark and Mccleery Report, "Modeling U.S. Mexico Economic Linkages", American Economic Review, V. 75, May 1985.

[25] Ricupero, Rubens, "Globalization and Liberalization", Inter-agency Seminar on Globalization and Liberalization: Effects of International Economic Relations on Poverty that was held in Geneva, Switzerland, from 15 to 17 April 1996. (UNCTAD) (File pape4c htm).

[26] Ruggiero, Renato, The High Stakes of World Trade Wall Street , Journal, April 28, 1997.

[27] Safadi, Raed, "Global Challenge and Opportunity Facing MENA Countries at the Down of Twenty First Century", Economic Research Forum, Egypt, 1997.

[28] Sam, Kim Young, "Toward the Globalization of the Republic of Korea and Asia", The Seventh Annual Corporate Conference of the Asia Society, May 9, 1996.

[29] Tanzy Vito, Fiscal Policy Responses to Exogenous Shock in Developing Countries, American Economic Review v. 76, May 1986.

[30] Thomas, Lawrason, Globalization (file:A:\tsld007.htm).

[31] Wang, Libin, Globalization Jan. 22 U.S. 1998 (file:A:\ 1.html)

[32] Wilfred J. Ethier, Modern International Economic, Third Edition, Norton & Company, 1995, pp. 508-511.

[33] Woodward, David, "Globalization and Liberalization", Inter-agency Seminar on Globalization and Liberalization: Effects of International Economic Relations on Poverty that was held in Geneva, Switzerland, from 15 to 17 April 1996. (UNCTAD) (file:A:\pape4i.htm) (file:A:\papae 4pr.htm).

[34] Yew, Choong Tuck "The Key Globalization of Professional Practices Mutual Recognition Agreements", CAPA Executive Committee Representative for Malysia on December 1997.

[35] Zahlan, Antoine, Globalization and Science and Technology Policy, FORM, Jan. 1998.